2026 شبـــاط مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 12A
February 2026 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 12A
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

النقد اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني في كتاب المقتصد اللبس في المعنى أنموذجًا

هيام خليل إبراهيم حمد
أ.د منى عدنان غني
Hiyam khalilabrahem@gmail.com
جامعة تكريت- كلية التربية للبنات- قسم اللغة العربية- اللغة

الملخص
هذا بحث يهدف لدراسة الملمح النقدي لمخالفة المعنى عند أحد حذِق الثقافة الإسلامية بكل أبعادها المعروفة في عصره إلا وهو الإمام عبد القاهر الجرجاني تـ(471ه), وكان الهدف لدراسة هذا الموضوع أمرين: أحدهما: يتعلق بميدان النقد, هذا الميدان الذي يبرز المقدرة العلمية والعطاء الفكري للمؤلف, وينّمي الأفكار ويمنحها الكمال والتطور, والثاني: يتعلق بالمتن الذي قامت عليه الدراسة, فالباحث المدقق في كتب الإمام عبد القاهر الجرجاني يجد علمًا بالغا وفكرًا نحويًا استوعب آراء النحويين السابقين له, متعرضًا لجلّ آرائهم بالنقد, يسعفه في كل ذلك عقلية نحوية مدادها الإلمام بأصول الصناعة النحوية من سماع وقياس وغيرها, وكما هو واضح في اثناء البحث هذا.
الكلمات المفتاحية: النقد، اللغوي، عبد القاهر، المقتصد، اللبس، المعنى.

Criticism According to Abd al-Qahir al-Jurjani in the Book "Al-Muqtassid": Ambiguity in Meaning as a Model.

Prof. Dr. Muna Adnan Ghani
Hiyam Khalil Ibrahim Hamad
Tikrit University - College of Education for Women - Department of Arabic Language Language

Abstract
This research aims to study the critical feature of ambiguity in meaning as understood by one of the masters of Islamic culture in his era, Imam Abd al-Qahir al-Jurjani (d. 471 AH). The study of this topic is driven by two factors: the first relates to the field of criticism itself, a field that highlights the scholarly ability and intellectual contributions of an author, nurturing ideas and fostering their perfection and development. The second relates to the text upon which the study is based. A meticulous researcher examining Al-Jurjani's works will find mature knowledge and a grammatical thought that encompasses the views of previous grammarians، subjecting many of their opinions to critique. In all this, he is aided by a grammatical intellect whose foundation is a comprehensive understanding of the principles of grammatical craft, including listening (to spoken language) and analogy, among others, as is evident throughout this research.

Keywords: Criticism, Linguistic, Abd al-Qahir, Al-Muqtassid, Ambiguity, Meaning.

المقدمة
الحمد لله الذي فلق الصبح بقدرته وكسانا ضياءه برحمته, والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين, وبعد:
تقوم هذه الدراسة على تناول ظاهرة النقد اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد ذلك أن النقد ينم عن عقلية فذة وعلم جمّ, فالنقد اللغوي يقوم على تقويم النصوص والجمل والبحث فيها عن أصول

قواعد اللغة والألفاظ مراعيًا صحة المعنى, ومحافظًا على جمالية النص من حيث إلتزامه بقواعد الكلام, ويمكننا القول بأنه مربوطٌ بصحةِ الكلام وفساده.
وقسمت البحث إلى ثلاثة مطالب, المطلب الأول: اللبس في المعنى, والمطلب الثاني: اختلاف الحركة الاعرابية, والمطلب الثالث: اللبس بتغيير مواقع اللفظ, ثم خاتمة, وقائمة للمصادر والمراجع.

المطلب الأول: اللبس في المعنى.
يقع اللبس في اللغة بمعنى اختلاط الأمر وتداخله, ((يُقَالُ لَبَسْتُ عَلَيْهِ الْأَمْرَ أُلْبِسُهُ بِكَسْرِهَا قال تعالى: ﴿ لم لى لي مج مح مخ مم مى ﴾ [الأنعام:9]. وَفِي الْأَمْرِ لَبْسَةٌ، أَيْ لَيْسَ بِوَاضِحٍ وَاللَّبْسُ: اخْتِلَاطُ الظَّلَامِ وَيُقَالُ: لَابَسْتُ الْأَمْرَ أُلَابِسُهُ))[1], فاللبس هو: ((كلّ ما نتج عن تعلق شيء بآخر على سبيل المخالطة أو المداخلة أو التغطية حتى لا نعرف جهته التي هو عليها))[2].
والمعنى اللغوي للبس لا يخرج عن معناه عند النحاة فهو يدل على اختلاط الكلام على فهم السامع وإبهام فحواه وغموض معناه، وصعوبة فهم المقصود ((مما يؤدي إلى خروج المتكلم أحيانًا عن المقاييس المألوفة في العربية إلى مقاييس أخرى تخلُّصًا من هذا الغموض))[3], لذا حرص النحاة على تنقية الكلام من اللبس من أجل بيان المعنى وإيضاحه؛ لأن النظام اللغوي يكون للإفادة أي لإبلاغ المتلقي أغراض المتكلم فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة[4].

وقد لاحظ اللغويون العرب هذه القضية, ومنهم عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد, وتحدث فيه عن اللبس في بعض أبوابه وأثره في تأدية المعنى؛ لأنّ العرب تهتم بالوضوح والإبانة في كلامها, وتتجنب الخلط والالتباس ما أمكنها ذلك, فالقصد من التعبير الإفهام, واللبس مناقض له, وهذه بعض النماذج:

المطلب الثاني: اختلاف الحركة الاعرابية.
ذهب النحاة إلى أن غاية الإعراب **الأساسية** هي بيان المعاني وإيضاحها, وأنَّه في الحقيقة يعبر عن معنى فهو مجرد اختلاف لفظ, ومنهم عبد القاهر الجرجاني, الذي استعان بمعنى الإعراب واللغة, فهو مأخوذ ((من قولهم: عربت معدتُهُ, إذا فسدت, فكأن المعنى في الاعراب إزالة الفساد ورفع الابهام, ألا ترى أنَّك لو قلت: هذا زيدْ, ورأيت زيدْ, ومررت بزيدْ, فلم تغير آخر الكلمة لكان ذلك **لبسًا** وإفسادًا. فإذا خالفت بين الحركات في آخر الاسم, ودللت بكلّ واحدةٍ على معنىً اتضح المقصود وزال اللبس والفساد))[5], فالعلاقة الإعرابية تحقق فرقًا معنويًا, ((وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له وقيد مقادة الأوفق من أجله. فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها. فالمعنى إذًا هو المكرم المخدوم, واللفظ هو المبتذل الخادم))[6].
وذكر عبد القاهر عددًا من الأمثلة التي تقع ضمن وسائل دفع اللبس, ومنها:

أ- **((كسر لام الجر وفتح لام الابتداء)** تجنبًا للبس, ولأجل التمييز والتفريق بينهما, حيث بين الجرجاني أن أصل لام الجر الفتح, لكنها كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء؛ لأنه إذا فتحت لام الجر وقع اللبس بينهما, ونبه إلى ذلك مستعينًا بأسلوب الخطاب, وهو أنه إذا أردت أنَّ هذا مِلْكٌ له قلت: (إنَّ هذا لِعيسى) وإذا أردت أن هذا لهو قلت: (إنَّ هذا لَعِيسى), فاذا لم تفصل بينهما بالحركة التبست لام الابتداء بلام الملك؛ لأن الإعراب لا يظهر في آخره فيفرق بين الحالتين بالرفع والجر[7].
ولمزيد من البيان ذكر مثالًا آخر وهو قوله: (لَعيسى غلامٌ) و(لِعيسى غلامٌ), فالأول معناه أنَّه غلامٌ, والثاني أن في مُلكه غلامٌ, وهذا ناتج من الحركات فلولا وجود حركة الفتح فوق لام الابتداء والكسر تحت لام الجر لما فصل بين المعنيين[8].

وذكر –رحمه الله- دليلاً على أن أصل لام الجر الفتح, بقوله: ((والأسماء التي لا يظهر الإعرابُ في آخرها كثيرةٌ فلما وقع هذا اللبس كُسرَ لامُ الجرّ في كلِّ اسمٍ ظاهرٍ وأن كان معربًا ليجري الباب على سننٍ واحدٍ, وقوّى ذلك أنَّ الأسماء المعربة لفظًا كان يحصل هذا اللبس فيها عند الوقف, إذ لو قلت: إنّ هذا لِزيدٍ,

تريد: المُلك, وأنَّ هذا لَزيدٍ, تريد: أنَّهُ هو, لم يفرق بين المقصودين لسكونِ آخر الاسم, فلما حصل هذا الالتباسُ في هذا المواضع الكثيرةِ استمرَّ الكسرُ في لام الجر؛ لينكشف الاشتباه, والدليل على أنَّ أصله الفتح أنَّهم فتحوهُ في المضمر, فقالوا: (لَهُ) و(لَكَ) إذ كان اللبس مفقودًا, ألا ترى أنَّ لفظ المرفوع غيرُ لفظِ المجرور؛ لأنَّك تقول: إنَّ هذا لأنتَ, إذا أردت الابتداء, وأنَّ هذا لكَ إذا أردت الملك))[9].

وخالف أبو البقاء العكبري الإمام عبد القاهر الجرجاني في أن أصل لام الجر السكون إلا أنها تكسر في جميع الأسماء عدا الاسم المنادى, وتفتح مع الضمائر عدا الياء, إذ قال: ((وإنّما حُرّكت وأصلها السكون؛ لأنَّها مبتدأ بها وفي كسرها وجهان أحدهما الفرق بينها وبين لام الابتداء فإنّها في بعض المواضع تلتبس بها فجعل في نفسها ما يمنع من وقوع اللّبس وأُمِنَ اللبس في المضمر فردَّت إلى الأصل وكسرت مع الياء إتباعًا, وإنَّما أُمن اللبس مع المضمر؛ لأنَّ الضّمير الواقع بعد لام الابتداء منفصلٌ وبعد لام الجرّ متصل واللفظان مختلفان, والوجه الثاني أنَّ اللّام تعمل الجّر فجعلت حركتها من نفس عملها ومع المضمر لا عمل لها في اللّفظ فخرجت على الأصل؛ ولأنَّ الضمائر تردُّ الأشياء إلى أُصولها))[10].

وذهب الشاطبي مذهب الجرجاني عندما قال: ((الفرق بين أداتين نحو: لام الجر، بنيت على الكسر فرقا بينها وبين لام الابتداء، ولم يقتصر على التفرقة بالإعراب لعدم ظهوره في المنقوص والمقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، وعدمه في المبنى والوقف، وفتحت مع المضمر؛ لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، ولم ترد مع الياء مخافة الإعلال والالتباس بـ (لا)، أو لأنها تسكن فيجب قلب الفتحة لأجل ذلك فصنع لك ولم يراع اللبس في لهم ولهما ولهنّ لقلته، واختص الكسر بلام الجر ليناسب لفظها وعملها))[11], وكذلك رأى ابن يسعون[12] في أن أصل لام الجر الفتح, وكسرت لرفع اللبس بينها وبين لام الابتداء.

ب- **كسر نون التثنية وفتح نون الجمع.**

صرح عبد القاهر الجرجاني أن كسر نون التثنية وفتح نون جمع المذكر السالم نحو(رجلينِ) و(مسلمينَ) هو لأجل تجنب اللبس والرغبة في بيان الفرق بينهما.

وأجاب على افتراض السؤال عن سبب كسر نون التثنية وفتح نون الجمع, قائلًا: ((وأما كسر النون في التثنية وفتحُها في الجمع فللفرق بين القبيلين))[13] ؛ ولأن نون التثنية تقع في حالة الرفع بعد (ألفٍ) وفي حالة النصب بعد (ياءٍ) مفتوح ما قبلها, فلما كان كذلك لم يستثقل فيه الكسر الذي هو أصلُ التقاء الساكنين, وأما النون في الجمع فإنها تقع بعد (واوٍ) مضمومٍ ما قبلها أو (ياءٍ) مكسورٍ ما قبلها, فاختاروا فيه الفتح ليعادل خفّته ثقل الضمة والواو والكسرة والياء, فإذا عكسوا فكسر نون الجمع وفتحوا نون التثنية لأسفر عن ذلك ثقل أما للخروج من الضم إلى الكسر مع الجمع, أو لتوالي الأمثال مع المثنى[14].

وقد أجمع النحويون على أن النون جمع المذكر السالم الفتح, ولنون التثنية الكسر؛ للفرق بينهما؛ ولأنّهم لو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع؛ لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب، بتثنية الصحيح؛ لأنك تقول في جمع مصطفى: رأيت مُصطفَيْنَ، ومررت بمصطفَيْنَ؛ قال الله تعالى: **ٱلۡيَم بن بى بي تر** [ص:47] فلفظ مطصفَيْنَ؛ كلفظ: زيدَينِ، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع؛ لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية, فإن قال قائل: فهلا عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع؟

قيل لثلاثة أوجه:

الأول: أنّ نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها, فلم يستثقلوا الكسرة فيها، وأما نون الجمع فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة؛ لأنها أخف مع الواو والياء.

الثاني: أنَ التثنية قبل الجمع والأصل في التقاء الساكنين الكسر فحركت نون التثنية بما وجب لها في الأصل وفتحت نون الجمع؛ لأنّ الفتح أخفّ من الضم.

الثالث: أنّ الجمع, أثقل من التثنية، والكسر أثقل من الفتح فأعطوا الأخفَّ الأثقلَ, والأثقلَ الأخفَّ ليعادلوا بينهما[15].

ج-**العطف على المضارع المنصوب.**

ينبه الجرجاني إلى أن الحركات تحدث تغييرًا ولبسًا في المعنى إذا لم تستخدم على وجهها الصائب, من ذلك ما ذكره في أنّ تغيير حركة الفعل بعد الواو يؤدي إلى التباس المعنى كما في قوله (يعجبني ضربُ زيدٍ ويغضبُ).

فهنا يبين أن الأصل في هذا أن تقول: (يعجبني ضربُ زيدٍ ويغضبَ) إذا كان القصد أن تعطف (يغضبَ) على الاسم وهو قوله: (ضربُ زيدٍ), ويحصل هذا بإضمار أن لتكون مع الفعل في تأويل مصدر, أي أن قولك: (يعجبني ضربُ زيدٍ ويغضبَ) يكون كقولك: (يعجبني ضربُ زيدٍ وغضبُهُ). وبهذا يكون أدى المعنى المقصود[16].
ويفترض الجرجاني أنك لو قلت: (يعجبني ضربُ زيدٍ ويغضبُ), فالعطف سيكون للفعل على الاسم وهو (ضربُ), ويخالف بذلك القياس؛ لأن الفعل لا يعطف على الاسم, فيقع **اللبس** ولا يُعلم المقصود[17].
ولو قلت: (يعجبني ضربُ زيدٍ, ويغضبُ) كان يغضبُ معطوفًا على (يعجبني)
, ولم يكن داخلاً تحت الإعجاب, فهو على تقدير: أتعجب من ضرب زيدٍ وهو يغضب. ولم تُرد أن تتعجب من غضبه, وليس هذه هو المقصود في هذا الموضع. فقوله (لم ترد) يشير إلى اهتمامه ببيان أن تغيير هذه الحركات يحدث تغييرًا في المعنى المراد, فهو أنه ينفي ثبوت هذه الحركة مع المعنى المقصود, ويثبت هذه الحركة لقصد آخر[18].

المطلب الثالث- اللبس بتغيير مواقع اللفظ.

يقوم التركيب النحوي على عناصر ترتبط بعضها مع بعض بعلاقات نحوية داخل الجملة, وهذه العناصر لا تكون هامشية داخل التركيب, فلكلّ عنصر موقعه ووظيفته النحوية والمعنوية, وهي محفوظة لا تتغير إلاّ لقصد داخل الجملة, وربّما كان تقديم أحد عناصر الجملة لدافع اللبس؛ لأن الموقع فيها هو من مصادر اللبس[19] , وسنبرهن هذا الأمر من خلال ذكر بعض الأمثلة النحوية التي ذكرها الإمام الجرجاني في كتاب (المقتصد), وذلك على النحو الآتي:

أ- التباس المبتدأ بالخبر.

من المعروف أن المبتدأ يسبق الخبر من حيث الترتيب, ولكن أُبيح فيهما تغيير الموقع بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى اللبس في المعنى, فإذا حصل هذا الالتباس كان واجبًا التزام تقديم على المبتدأ على الخبر, كما إذا كانا مُعرَّفين أو مُنكرين أو كان الخبر معرفة والمبتدأ نكرة , من غير أن توجد قرينة تميز أحدهما عن الآخر[20].
ومن الأمثلة التي ذكرها الجرجاني التي تؤدي إلى التباس المعنى في مسألة التقديم والتأخير؛ لأنه من مصادر اللبس في المعنى, **النكرتان** نحو: (مالٌ عندي), حيث ذكر الجرجاني أن هذه الجملة لا يجوز في تركيبها تقديم عندك على مالٍ, فتقول: (عندي مالٌ), حملًا على قوله: مررت بحسنٍ رجلٍ؛ لأن الصفة تتبع الموصوف فلا تتقدم عليه. لكن لمراعاة للمعنى وتجنبًا للبس أجاز أن تقول: عندي مالٌ؛ حيث قدم الخبر(عندي) على المبتدأ (مالٌ) من باب الاختصاص؛ لأنه لا أحد يعلمٌ أنَّ عندك مال, فمن هذا الباب كان واجبًا تقديمُ الخبر على المبتدأ[21], إذ قال: ((فلا يكاد يقال: مالٌ عندي, وانّما يجيء ذلك في حالٍ قريبة من الاضطرار؛ وذلك أنهم لو قالوا: مالٌ عندي لجاز أن يُظنَّ أن عندي صفة للمال, وأن الخبر مقدمً كقولك: مال عندي حسنٌ, وما أشبه ذلك فلمّا كان كذلك قُدم الخبر تقديمًا يقرب من اللازم ليرتفع اللبس؛ لأنّ الصفة لاتتقدم على الموصوف))[22], أي إنه أجاز هذا التقدم ليرتفع اللبس.

ومن النحويين الذين استدل بهم الجرجاني على صحة ما جاء به أبو الحسن (الأخفش الأوسط), الذي جوز التقديم في قوله: عندي مالٌ, قائلاً: ((وأبو الحسن يجوز أن يقول: عندي مالٌ, وأن يكون مرفوعًا بالفعل المقدر؛ لأنه اذا قال: في الدّار زيدٌ, جوز أن ترفع زيدًا باستقرَّ ولا تجعله مبتدأ))[23], وبهذا يكون الجرجاني قد وافق أبا الحسن ورجح قوله, حيث قال: ((وهذا الاعتقاد أولى به في قولك: عندي مالٌ؛ لأنَّ تقديم المال على عندي يحدث اللبس كما أريتك))[24].

ب- امتناع تقديم المبتدأ على الخبر عندما يكون اسم استفهام.

يتقدم الخبر على المبتدأ وجوبًا إذا كان له صدر الكلام, كأسماء الاستفهام, فكما يتقدم المبتدأ وجوبًا إذا كان من الألفاظ التي لها صدر الكلام, فكذلك الحال هنا مع الخبر, نحو(أين زيدٌ؟)[25][4]؛ لهذا منع الإمام عبد القاهر الجرجاني القول: (زيدٌ أين؟)؛ لأن اللبس الذي ينتج من تقديم المبتدأ هو مفارقة معنى الاستفهام من (أين) الذي من أجله بُنِيَ الكلام, فلا تقول: زيدٌ أينَ؟؛ ((لأجل أنَّ الاستفهام قد التبس بزيدٍ ودخله, وإنما كان كذلك؛ لأنَّ الأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف وصيغة الاسم على معناه فرعٌ على ذلك, فكما لا يجوز أنْ تقول: زيدٌ عندك هل؟ وضربتَ زيدًا. تريد: هل زيدٌ عندك؟, وأضربتَ زيدًا؟؛ لأنَّ الحروف تجيءُ لافادةِ المعاني في الأسماء والأفعال, فلا تأتي بعد تقضِيّ ذكر الاسم والفعل, كذلك ما يُصاغ من الأسماء على معانيها تقعُ في مواقِعها, فلا تقول: زيدٌ كيفَ؟ ولا عمروٌ أين؟ كما لاتقولُ: زيدٌ في الدار أو في المسجدِ؟ وسقيمٌ زيدٌ أو صحيح؟ بل تقول: أفي الدار زيدٌ أو في المسجدِ؟ أسقيمٌ زيدٌ أو صحيحٌ))[26], إذ جعل حكم ما له الصدارة في وجوب التقديم ما أضيف إليه؛ لئلا يذهب معنى الاستفهام بانزياحه عن الموقع.

ب- التباس الفاعل بالمبتدأ.

ذكر الجرجاني أن الجملة الفعلية تبدأ بالفعل مقدمًا على الفاعل والفاعل كالجزء من الفعل؛ لهذا لايجوز تقديمه عليه, نحو: (الزيدان ضربَ), (زيدٌ ضربَ)؛ لأنه إذا قُدِّم التبس بالمبتدأ, وتحولت الجملة من فعلية إلى اسمية, ومثل جملة بالمثنى وأخرى بالمفرد حتى لايُشك أنه لا فرق بين الجملتين من جهة الحكم على الفاعل إذا كان مثنى أو مفردًا, أي إن الفاعل إذا كان مثنى قد لايصح تقديم الفاعل, إلا أن الصحيح الفاعل لايتقدم على الفعل, وإذا قدم التبس بالمبتدأ, فهنا في قوله: (الزيدان ضرب) جملة اسمية, إي إن (الزيدان) مرفوع بالابتداء, و(ضرب) خبر للمبتدأ حتى ولو خالف للقياس بأن أتى بصيغة المفرد, والمبتدأ مثنى, والصحيح أن يقول: زيدٌ ضَرَبَ[27].

وهذا مذهب البصريين, فعندهم ((لابُدَّ في الجملة الفعلية من ذكر الفعل قبل الفاعل مطلقًا، ولا يجوز تقدم الفاعل، ودليل امتناع تقديم الفاعل هو التباسه بالمبتدأ وتحول الإسناد من إسناد فعلي إلى إسناد اسمي, وهذا ما عبر عنه الشهاب القاسمي بقوله: فإن قلت: لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع أنه لا يختلف المعنى، قلت: يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية المختلفتين بإفادة الأولى الثبوت والدوام والثانية التجدد والحدوث))[28].

فرتبة المبتدأ التقديم؛ لأنه محكوم عليه وموقع المحكوم عليه قبل الحكم، بخلاف الجملة الفعلية فإن المقصود فيها أولا أن تبدأ بالفعل مضافًا إليه الفاعل ثم ما لابسه من بقية متعلقاته، فلا يقدم الفاعل على الفعل البتة لئلا يلتبس بالمبتدأ في أنه
هو المقصود أولا[29].

ج- التعجب.

التعجب هو: ((انفعال النفس عما خفي سببه))[30], أو هو: ((استعظام زيادةٍ في وصف الفاعل خَفَى سببُها، وخرج بها المذكورُ بها عن نظائره، أو قَلَّ نظيرُه، بلفظٍ دالٍّ على ذلك))[31], نحو: (ما أحسنَ زيدًا), والتعجب يكون بلفظتين: (ما أفعلَ, وأفعل بهِ)[32], فالإمام الجرجاني-رحمه الله- ذكر الأمثلة التي يقع فيها لبس في المعنى, وأوضح سبب ذلك عندما قال: ((ألا ترى أنَّك لاتقدر أنْ تبني فَعلَ من انطلق واستخرج الا بعد الحذف, كقولك: طلق وخرج, وما أطلقَهُ وما أخرجَهُ, وذلك يؤدي إلى اللبس))[33].

هنا يبين الجرجاني أنه لايجوز التعجب بالطريقة القياسية بصيغة ما (أفعل) و(أفعل به) من فعل مزيد على الثلاثي, كـ(أنطلق واستخرج), فإذا قلنا: (ما أطلَقَهُ وما أخرجَهُ), يتبادر إلى الذهن أننا نتعجب من الفعل الثلاثي (طلق), أي (ما أطلقه) تعجبًا من الفعل الثلاثي (طلق), فالصواب أن يقال: ما أشدَّ استخراجه

أو ما أحسن استخراجه ومثله ما اشدَّ انطلاقه؛ لأنّ التعبير بالصيغة القياسية (ما أفعله) و(أفعل به) تُذهِبُ الدلالة على التعجب من الفعل المزيد(انطلق واستخرجه) وتجعله ملتبسًا بالفعل الثلاثي المجرد (طلق وخرج), فلو قيل: ما أطلقه؛ فإنَّ الذهن سينصرف إلى الاعتقاد بالتعجب من الفعل (طلق) وهو غير مقصود[34].

فالصواب استعمال المصدر الصريح للفعل المزيد فيقال: ما أشد استخراجهُ, دفعًا لضياع دلالة الفعل المزيد[35].

د- منع دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل جماعة النسوة.

ومن الأمثلة التي يقع فيها التباس في المعنى في مسألة (دخول نون التوكيد على فعل جماعة النساء).

ذهب الجرجاني إلى أنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل جماعة النساء, نحو(يفعلْنَ)؛ لـ((أنَّك إذا الحقتَهُ النون الخفيفة لم تخلُ من أمور أحدها: أن تثبت النونين مُظهَرين, فتقول: هلْ تضربنَنْ, وهذا لايجوز لاجتماع المِثْلَيْن.

والثاني: أن تدغم أحدهما في الآخر, وهذا لايجوز أيضًا؛ لأجل أنَّ لام الفعل ساكن, والمدغم كذلك وإذا التقى ساكنان احتجت إلى تحريك اللام, وذلك تغيير من غير فائدةٍ **ويجلب اللبس**, ألا ترى أنَّك لو حركت بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقه النون الشديدة, نحو: هلْ تضربَنَّ, وانَّ ضممت التبس بفعل الجمع, نحو: هل تضربُنَّ, وأنَّ كسرت التبس بفعل المرأة المخاطبة, نحو: هل تفعلِنَّ هذا, والقصد أن يكون النون ساكنةً ولو كانت تحرك لأدخلوها على فعل الاثنين محركة))[36].

وهذا مذهب أصحابه البصريين, الذين إبطلوا إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل جماعة النسوة؛ ((وذلك لأنَّك إذا ألحقتها لم يَخْلُ: إما أن تبين النونين مظهرتين، أو تدغم إحداهما في الأخرى، ... بطل أن تبين النونين مظهرتين؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع المثلين، وذلك لا يجوز، وبطل أن تدغم إحداهما في الأخرى؛ لأن لام الفعل ساكنة، والمدغم كذلك؛ فيلتقي ساكنان، وساكنان لا يجتمعان؛ فيؤدي إلى تحريك اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة، وذلك لا يجوز، وكان أيضًا يؤدي إلى اللبس))[37], وأجاز الكوفيون دخولها قياسًا بنون التوكيد الثقيلة[38], وأنكر البصريون هذا القياس بناءً على أنَّ لكلّ واحد منهما معنى خاصًا به, غير مأخوذ عن الآخر, ولو اجتمعا في التأكيد فهما يختلفان في الحقيقة؛ لأن الثقيلة آكد في المعنى من النون الخفيفة[39].

و- التباس التوكيد بالفاعل ((نفس وعين)) إذا كان الضمير المتصل مرفوعًا.

ذكر الجرجاني أن الضمير المتصل المرفوع لا ((يؤكد بالنفس إلا بعد الإتيان بالضمير المنفصل, نحو: جاؤوني هم انْفُسُهم, ولا يقال: جاؤوني أنفُسُهم, في حال الاختيار والعلة أنّ النفس تلي العوامل, ومعنى قولنا: إنّ الاسم يلي العوامل, أنَّهُ يكون فاعلاً ومفعولًا ومضافًا إليه بنفسه غير تابعٍ لشيءٍ, تقول: جاءني نفسُهُ, ورأيت نفسَهُ, ومررتُ بنفسِهِ, ولو جعلت النفس تأكيدًا للمضمر المرفوع في الفعل ونحوه من غير أن يأتي بالضمير المنفصل التبس بالفاعل بالتأكيد في كثيرٍ من الأمر))[40] فإن أريد بالنفس تأكيد الضمير المتصل المرفوع فلأبُدَّ أن يأتي بعد الضمير المتصل ضميرٌ منفصلٌ, وهذا فحوى قول الجرجاني: ((إنَّك لو قلت: هندٌ ضربَتْ نفسُها, لم يعلم أرفعت (نفسُها) بالفعل حتى كأنك قلت: ضربتْ نفسُ هندٍ, أم جعلت في ضربت ضميرًا لهندٍ وأكدتْهُ بالنفس, وإذا قلت: ضربت هي نفسُها, فأتيت بالضمير المنفصل عُلم أنَّ الفعل غير فارغٍ من الضمير, إذ المنفصل تأكيد للمتصل, فلا يكون حيث يتعرى الفعل من المتصل))[41]؛ ولأن مجيءَ الضمير يؤكد أن (نفسها) تأكيدٌ وليس فاعلاً, والفعل لا يرفع فاعلين, لهذا وجب الاتيان بالضمير المنفصل لرفع اللبس.

فإذا أُريد تأكيد الضمير المتصل المنصوب والمجرور بالنفس نحو: (رأيتك نفسَك) و(مررت بك نفسك), فلا حاجة لأن يكون فيه شيء ممّا ذكر في الضمير المرفوع؛ لأنه ليس فيه لبس[42], ومثله التأكيد بـ(أجمعون وكلهم) يجري مجرى النفس من حيث أنهما تأكيد معنى لا تأكيد لفظ؛ لأن النفس يشترط في تأكيدها الضمير المرفوع أن يكون هناك ضميرٌ منفصل, أمّا (أجمعون) و(كلهم) فلا حاجة لوجود ضمير منفصل؛ لأنه لا يقال: (جاءني أجمعون), ولا (رأيت أجمعين)؛ لأنَّ لفظ (أجمعون) منحصر في معنى التوكيد[43](4).

ز- التباس النون المخففة من الثقيلة بالنافية.

ذكر الجرجاني أن نون التوكيد إذا خففت أُهملت وقل عملها؛ لهذا ألزم أن يكون في خبرها لام, للفرق بينها وبين النافية, كما في نحو: (أن زيدًا لمنطلقٌ), وأوجب عدم حذف اللام؛ لأنهم لو حذفوا اللام لالتبس النون المخففة بالنافية.

ووضح ذلك أنه لو قيل: (أن زيدٌ خارجٌ) لم يعلم أن المراد (أن زيدًا خارجٌ) أو (ما زيدٌ خارج)؛ فلذلك كان وجود اللام دليلًا على أنها مخففة من الثقيلة, فاذا أردت النفي, قلت: (انْ زيدٌ منطلق) أي ما زيدٌ منطلقٌ, وإذا اردت المخففة قلت: (أنْ زيدًا لمنطلقٌ), وإذا جاء بعدها الفعل دخل اللامُ في صلته, كقوله تعالى:**ٱلْآثِمِ ثم ثنَّ** [البقرة:143], المعنى وأنها كانت كبيرة. فعدم وجود اللام في خبر (أن) يؤدي إلى التباس أن المخففة من الثقيلة بالنافية. ولكن يمكن أن لا يلزمها اللام إذا عملت أن, أي فإن شئت أدخلت اللام, فتقول: إن زيدًا لمنطلقٌ, أو لا تدخلها, فتقول: إن زيدًا منطلقٌ. أي أنك غير ملزم بدخول اللام؛ لأن النافية لا تنصب الاسم بعدها, أي لا يجوز أن تقول: إن زيدًا منطلقٌ, وأنت تريد ما زيدٌ منطلقٌ, وإذا كان كذلك كان اللبس مفقودًا كما فُقد في حال التثقيل[44].

قال سيبويه: ((وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إن) التي بمنزلة (ما) التي ينفي بها))[45].

وقال المبرد: ((وتكون مخففة من الثقيلة, فإذا كانت كذلك لزمتها اللام في خبرها, لئلا تلتبس بالنافية. وذلك قولك: إن زيدٌ لمنطلق))[46](3). وهذا رأي أغلب النحاة(4).

وذكر السمين الحلبي أن اتصال اللام بالخبر هو الخوف من التباس المخففة بالنافية, ومن ذلك ما قاله في قراءة من قرأ قوله تعالى: **حمى**إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ**سجح** [طه: 63][47](5): ((بتخفيف النون؛ وذلك أنهما جعلا (إنْ) المخففة من الثقيلة فأُهملت, ولمَّا أُهملت خِيف التباسها بالنافية فجيء باللام فارقةً في الخبر. فـ(هذان) مبتدأ, و(الساحران) خبره))[48].

فلزوم دخول اللام على الخبر, وجواز عدم دخولها مبني على وقوع اللبس أو أمنه.

ح- إبراز الضمير بعد الخبر إذا كان اسم فاعل وجرى على غير مبتدئه.

ذكر الجرجاني أن هناك فرقًا بين دلالة الخبر الفعل وبين الخبر اسم الفاعل من حيث كونه للمتكلم وللمخاطب والغائب, وهو أن الخبر إذا كان فعلاً فإن ((الفعل يلحقه علامات تدلُّ على اختلاف هذهِ الأحوال, ألا تراك تقول: أنتَ فعلت في المخاطب, وأنا فعلتُ في المتكلم, وزيدٌ فعلَ في الغائبِ, فلفظ فعلتَ غير لفظِ فعلتُ, ولفظُ كلِّ واحدٍ منهما غيرُ لفظِ فعلَ الكائن للغائب, فإذا قيل: زيدٌ ضربْتَهُ أو ضربتُهُ, فُصل بين الأحوال, فيعلم إذا قلت: ضربتُهُ, بضم التاء أنَّ الفعل لك أيّها المتكلم, وإذا قلت: ضربتَهُ, بفتح التاء, أنَّ الفِعل للمخاطب, وإذا قلت: ضربَهُ, أنّ الفِعل لزيدٍ))[49]. فللفعل علامات تدلّ على نوع الفعل, فإذا قلت: (زيدٌ ضربْتَه)؛ فالفتحة تدل على أنّ الفعل للمخاطب, وقولك: (زيدٌ ضربتُهُ), الضمة تدل على أن الفعل للمتكلم, وإذا قلت: (ضربْهُ), تدل على أن الفعل لزيد, فبوجود الحركات لا يحصل لبسًا.

بينما إذا كان الخبر اسم فاعل, وقلت: (زيدٌ ضاربُهُ) فالهاء تعود الى زيدٍ الذي تم ذكره, ولم يعلم إذا كان هو الضارب, إلا أن الضرب لـ(زيد)؛ ((لأنه وقع بعده, فلا شيء هنا أولى به منه, فإذا كان الفعل لغير زيدٍ وجب أنْ يظهر ضمير صاحب الفعل **ينتفي اللبس**))[50].

أي إذا كان الضارب المخاطب وجب أن يقول: (زيدٌ ضاربُهُ أنتَ), و(زيدٌ ضاربُهُ أنا), إذا كان الضارب المتكلم, و(زيدٌ ضاربُهُ هو), إذا كان لغيره ممن تقدم ذكره. وإذا قلت: (زيدٌ ضاربُهُ), الظاهر أن الضارب زيد كونه مسند إليه, ولا توجد

قرينة أو علامة تثبت عكس ذلك؛ لهذا الواجب ظهور الضمير؛ لأن الضمير يمنع اللبس في المعنى فيعلم من الضارب زيدٌ كونه جاء بعده أو المخاطب أم المتكلم... لهذا أوجب مجيء الضمير لرفع هذا **اللبس**[51].

ولمزيد من التوضيح ذكر مثالًا آخر, وهو قوله: (عمروٌ وأخوهُ ضاربُهُ هو), فهنا الضرب واضح أنه لعمرو بوجود الضمير, فلو لم يأتي بالضمير, وقال: (عمرو وأخوه ضاربهُ) لظُنَّ أن صاحب الضرب (أخوه)؛ كونه مسند إليه, فلما جيء بالضمير تبين أن (عمروٌ) الضارب. وذكر أن في مثل هذا في الفعل يكون أبراز الضمير بعد الفعل ضروريًا أيضًا؛ لتجنب اللبس, نحو: (زيدٌ أخوهُ يضربُهُ هو), فبوجود الضمير (هو) جعلت الفعل لـ(زيدٍ)؛ لأنه لو لم يبرز الضمير لالتبس[52](2).

واستنادًا إلى هذا ذكر الجرجاني أن هناك مسائل بينة على ما ذكر مع أنه **لا لبس فيها** بوجود الضمير أو عدمه, والتي هي: (هندٌ زيدٌ صُاربَتُهُ هي), فهذه الجملة لا**لبس** فيها كون الضرب واضح من السياق أنه لهندٍ وليس لزيدٍ, ولا حاجة إلى ذكر الضمير[53].

وبهذا يكون الجرجاني قد ذهب مذهب أصحابه البصريين, الذين حيث لم يجوزوا إلا أبراز الضمير إذا كان الخير مشقًا في الجمل المشابهة للجمل التي ذكرها الجرجاني[54], أي أنهم أوجبوا ذكر الضمير مع الجمل التي تجري على منوال واحد حتى إذا لم يحصل لبسًا في المعنى.

أما الكوفيون فكان لهم رأي آخر, حيث أوجبوا ذكر الضمير في الجمل التي يحصل فيها لبس, نحو(زيدٌ عمروٌ ضاربه), بينما إذا كان المعنى واضحٌ, نحو (زيدٌ هندٌ ضاربها), فقد أجازوا الجملة دون ذكر الضمير؛ لأن المعنى مفهوم[55], فالفيصل عندهم في ذكر الضمير وحذفه هو احتمال اللبس أو وضوح المعنى.

ومن جهة أخرى كان لابن مالك رأي حازم في ما ذكر في هذا الباب, فرجح مذهب الكوفيين, حيث ذكره الحازمي قائلًا: ((فإن جرى على غير من هو له قلنا: هذا وجب إبراز الضمير مطلقاً، فمثال ما أُمن فيه اللبس: زيد هند ضاربها هو، زيد: مبتدأ أول، هند: مبتدأ ثاني، ضاربها: خبر المبتدأ الثاني، ضاربها فيه ضميران انتبه لا يلتبس عليك أن الضمير البارز هو الذي فيه الكلام لا، ليس الكلام في الضمير البارز، ضاربها (ها) ليس الكلام فيه، الكلام في الضمير المستتر، وضاربها (ها) هذا نقول: في محل نصب مفعول به،... ولما قال: ضاربها علمنا الضمير يعود إلى زيد فهو الضارب، حينئذٍ نقول: عاد الضمير هنا على غير من هو له، وأُمن اللبس، فحينئذٍ لم نحتج إلى إبراز الضمير...

ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير: زيد عمرو ضاربه، هنا يرد إشكال، زيد عمرو ضاربه، زيد: مبتدأ أول، وعمرو: مبتدأ ثاني، ضاربه، من الضارب ومن المضروب؟ هذا يحتمل أن يكون الضارب هو عمرو وزيد مضروب، ويحتمل أن يكون زيد هو الضارب وعمرو هو المضروب، لكن لو جرينا على الأصل أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور، وأن الخبر إنما أُخبر به عن مبتدئه فالأصل أن نقول: لا إشكال في هذه، إذا كان الضارب هو عمرو فالأصل عدم إبراز الضمير، زيد عمرو ضاربه لا إشكال، لكن إذا أراد المتكلم أن الضارب هو المبتدأ الأول حينئذٍ لابد من إبراز الضمير؛ لأن المخاطب سيفهم عود الضمير إلى أقرب مذكور، زيد عمرو ضاربه فالضارب عمرو هذا هو الأصل، فلو لم يذكر (هو) فحينئذٍ نقول: المخاطب إذا أجرى الضمير إلى من هو له لا إشكال فيه، ولكن لو كان مراد المتكلم أن الضمير هنا أجري على غير من هو له وجب عليه إظهار الضمير فيقول: زيد عمرو ضاربه هو، ...ففرق بين الجملتين هذا إذا لم يؤمن اللبس وجب إبراز الضمير عند البصريين وكذلك عند الكوفيين، فإذا أُمن اللبس وقع النزاع بين الطائفتين أوجبه البصريون ولم يوجبه الكوفيون، ومذهب الكوفيين أقرب))[56].

فإبراز الضمير عند حصول اللبس مع اسم الفاعل الواقع خبرًا متفق عليه؛ لأن

بذكره يزول اللبس, ولاحاجة إلى ذكر الضمير إذا أمـــن اللبس, وحذفه من باب التخفيف بما يتناسب مع أصول العربية؛ إذ لا فائدة من ذكره سوى الإطالة.

الخاتمة:

1- الألفاظ النقدية عند عبد القاهر الجرجاني كانت متعددة, فمنها ما دل على القبول والاستحسان للرأي المذكور في المسألة, ومنها مادل على الرفض والتضعيف, وهذا التعدد للألفاظ والعبارات يكشف عن عقلية نقدية فذة.

2- لم يسير الإمام عبد القاهر الجرجاني على منهج واحد في نقده للآراء.

3- كان بصري المذهب, ويتبين ذلك في ترجيحه لأقوالهم في أكثر من موضع.

4- لم يقتصر النقد اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني على تفسير مسائل الصناعة النحوية, بل جاوزت إلى تفسير دلالة التركيب النحوي على وفق المعنى المقصود, وما يترتب عليه من فساد التركيب, ولبس المعنى.

هوامش البحث:

1() مقاييس اللغة, مادة (لبس) 320/5.
2() أمن اللبّس في النحو العربي دراسة في القرائن ص7.
3() المصدر نفسه ص7.
4() ينظر: أثر أمن اللبس أو خوفه في القاعدة اللغوية ص13ص13, وأمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي: 1/ 5.
5() المقتصد1/97و98.
6() الخصائص1/150.
7() ينظر: المقتصد1/142.
8() ينظر: المصدر نفسه1/143.
9() المقتصد1/143.
10() اللباب في علل البناء والإعراب1/360.
11() المقاصد الشافية1/122و5/363.
12() ينظر: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح1/489.
13() المقتصد1/192.
14() ينظر: أسرار العربية ص66, و أثر أمن اللبس أو خوفه في القاعدة اللغوية ص19.
15() ينظر: المقتضب1/6, وشرح كتاب سيبويه للسيرافي1/142, وعلل النحو ص164, والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص66, وأسرار العربية ص66و67, وابن يعيش3/190.
16() المقتصد2/1058.
17() ينظر: المصدر نفسه2/1058و1059.
18() ينظر: المقتصد2/1058و1059.
19() ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص155, واللمحة في شرح الملحة1/322, المخالف للقاعدة في كتاب المقتصد ص168.
20() دلائل الإعجاز ص187, شرح التصريح على التوضيح1/171و172, وهمع الهوامع1/101, ومعاني النحو1/170.
21() ينظر: المقتصد1/308و309.
22() المقتصد1/308.
23() المصدر نفسه1/309.
24() المصدر نفسه1/309.
25() ينظر: المقتصد1/224, وشرح التسهيل2/288, وشرح ابن عقيل1/243.
26() المقتصد1/225.
27() ينظر: المصدر نفسه1/328.
28() مقالات في اللغة العربية: م11/5.

29() ينظر: المصدر نفسه11/5.
30() التعريفات ص106.
31() المقاصد الشافية432/4.
32() ينظر: المقتصد373/1.
33() المصدر نفسه373/1.
34() ينظر: المقتصد309/1.
35() ينظر: المصدر نفسه309/1.
36() المقتصد1134/2و1135.
37() الإنصاف في مسائل الخلاف 537/2.
38() ينظر: شرح المفصل لابن يعيش164/5, وارتشاف الضرب664/2.
39() ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف538/2, وارتشاف الضرب665/2.
40() المقتصد897/2.
41() المقتصد897/2 و898.
42() ينظر: المصدر نفسه898/2.
43() ينظر: المصدر نفسه898/2, وينظر: البديع في علم العربية336/1. وشرح المفصل لابن يعيش: 224, وشرح ألفية ابن مالك للحازمي2/91.
44() ينظر: المقتصد490/1.
45() الكتاب139/2.
46() المقتضب50/1.
47() ينظر: تخليص الشواهد وتخليص الفوائد ص379, وشرح ابن عقيل379/1, والمقاصد الشافية390/2.
48() قراءة ابن كثير وحفص, الدر المصون في علوم الكتاب المكنون63/8.
49() الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 63/8.
50() المقتصد264/1.
51() المصدر نفسه265/1.
52() ينظر: المقتصد264/1و265.
53() ينظر: المصدر نفسه: 265/1.
54() ينظر: المصدر نفسه265/1و266.
55() ينظر: شرح الكافية الشافية: 339/1.
56() شرح ألفية أن مالك للحازمي 9/30.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ت(769هـ), شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, ت: محمد محيي الدين عبد الحميد, الناشر: دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه, ط20, 1400 هـ - 1980 م.
- ابن يعيش ت(643هـ), شرح المفصل للزمخشري, قدم له: إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان, ط1، 1422هـ-2001 م.
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ), اللباب في علل البناء والإعراب, ت: عبد الإله النبهان, دار الفكر – دمشق, ط1، 1416هـ 1995م.
- أبو الحجاج يوسف بن يبقى بن يسعون, المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح, ت: محمد بن حمود الدعاني, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- السعودية, ط1, 1429هـ-2008م.
- أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ت(756هـ), الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, ت: أحمد محمد الخراط, الناشر: دار القلم، دمشق.
- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) الخصائص, الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب, ط4.
- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) علل التثنية, ت: الدكتور صبيح التميمي, الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – مصر.

- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ت(745 هـ), ارتشاف الضرب من لسان العرب, تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد, مراجعة: رمضان عبد التواب, الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة, ط1، 1418 هـ - 1998 م.
- أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت(368 هـ) شرح كتاب سيبويه, ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط1، 2008 م.
- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب(492-567هـ) المرتجل في شرح الجمل, ت: علي حيدر(أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق), الطبعة: دمشق، 1392هـ - 1972م.
- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين ت(395هـ), 1399هـ - 1979م.معجم مقاييس اللغة, ت: عبد السلام محمد هارون, الناشر: دار الفكر عام النشر:
- بكر عبد الله خورشيد, أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن, 1427هـ-2006م, جامعة الموصل, كلية التربية.
- تأليف مجموع من المؤلفين جامع الكتب الإسلامية, مقالات في اللغة العربيه, تاريخ 2019م.
- جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني, شرح الكافية الشافية, حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة, ط1، 1402هـ - 1982 م.
- جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ت(761 هـ), تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد, ت: عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد), الناشر: دار الكتاب العربي, ط1، 1406 هـ - 1986 م.
- خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد ت(٩٠٥هـ) شرح التصريح على التوضيح, الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان, ط1: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- الشاطبي(أبو إسحاق بن موسى 790هـ), المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية, ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين, جامعة أم القرى, مكة المكرمة, ط1, 1428هـ-2007م.
- شرح ألفية ابن مالك, المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي, مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازميalhazme.net
- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت(911هـ), همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, ت: عبد الحميد هنداوي, الناشر: المكتبة التوفيقية– مصر.
- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ت(577هـ), أسرار العربية, دار الأرقم بن أبي الأرقم ط1, 1420هـ- 1999م.
- عبد القاهر الجرجاني ت(471هـ), دلائل الإعجاز في علم المعاني, ت: محمود محمد شاكر أبو فهر, مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة, ط3, 1413هـ - 1992م.
- علل النحو, ت: محمود جاسم محمد الدرويش, مكتبة الرشد - الرياض / السعودية, ط1, 1420 هـ - 1999م.
- علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ت(816هـ), كتاب التعريفات, ت: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر : دار الكتب العلمية بيروت – لبنان, ط1, 1403هـ -1983م.
- عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، الملقب سيبويه ت(180هـ), الكتاب, ت: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط3، 1408 هـ - 1988 م.
- فاضل صالح السامرائي, معاني النحو, الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن, ط1، 1420 هـ - 2000 م.
- كاظم بحر المرجان, المقتصد في شرح الايضاح, 1982, دار الرشيد للنشر.
- مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير ت(606 هـ), البديع في علم العربية, تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين, جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية, ط1، 1420 هـ.
- محمد أحمد العمري, المثال المخالف للقاعدة في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: دراسة وتحليل, وزارة التربية والتعليم, الأردن, م2, العدد, 1444هـ/2023م.
- محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ ت(720هـ), اللمحة في شرح الملحة, ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية, ط1، 1424هـ /2004م.

- محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق ت(381هـ)
- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ), المقتضب, ت: محمد عبد الخالق عظيمة., الناشر: عالم الكتب– بيروت.
- محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ت (778 هـ), شرح التسهيل, ت: علي محمد فاخر وآخرون, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية. ط1، 1428 هـ.
- المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري, ت(577هـ), الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين, الناشر: المكتبة العصرية, ط1, 1424هـ- 2003م.

المجلات والدوريات:

- رشيد بلحبيب, أمن اللبس ومراتب الألفاظ فى النحو العربي, 1998.
- سعيد محمد محمد صبح, أثر أمن اللبس أو خوفه في القاعدة اللغوية دراسة نحوية صرفية دلالية, جامعة الأزهر.

- سعيد محمد محمد صبح, أثر أمن اللبس أو خوفه في القاعدة اللغوية دراسة نحوية صرفية دلالية, جامعة الأزهر.